

واكتفت الامم المتحدة بالاشارة ... « الى قراراتها الصادرين في ٢٩ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٧ ، وفي ١١ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٤٨ ، و... بالتصريحات وبالايضاحات التي صدرت عن ممثل حكومة اسرائيل ، امام اللجنة السياسية المؤقتة فيما يتعلق بتطبيق القرارات المذكورة ... » (٣١) .

ولكن دولة الاحتلال الصهيوني التي قامت على انقراض الوجود السياسي والاجتماعي والاقتصادي لشعبنا ، لم تكن مستعدة لقبول حتى قرارات الامم المتحدة . وتحول الشعب الفلسطيني الى شعب من المشردين والخاضعين للاحتلال الصهيوني والسلطة الاردنية ، او الملحقين بالادارة المصرية في غزة . واصبحت القضية في الامم المتحدة وخارجها قضية لاجئين ، المطلوب اعادتهم او تعويضهم او اغاثتهم ، ولكن دون اي شيء اخر . وظل الامر كذلك الى سنة ١٩٧٠ ، عندما اتخذت الامم المتحدة قرارها رقم ٢٦٤٩ تاريخ ٣٠ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧٠ . والذي جاء فيه :

« ٥ - تدین ( اي الامم المتحدة ) تلك الحكومات التي تنكر حق تقرير المصير على الشعوب المعترف لها بذلك الحق ، وخصوصا شعوب افريقيا الجنوبية وفلسطين » وقد اكد القرار المذكور ما يلي :

« ١ - تؤكد ( اي الامم المتحدة ) شرعية نضال الشعوب الخاضعة للسيطرة الاستعمارية والاجنبية ، والمعترف بحقها في تقرير المصير ، لكي تستعيد ذلك الحق باية وسيلة في تناولها .

« ٢ - تعترف للشعوب الخاضعة للسيطرة الاستعمارية والاجنبية ، في ممارستها الشرعية لحقها في تقرير المصير ، في البحث عن جميع انواع المعونة المعنوية والمادية وتلقيها ، بموجب قرارات الامم المتحدة وروح ميثاق الامم المتحدة .

« ٣ - تدعو جميع الحكومات التي تنكر حق تقرير المصير على الشعوب الخاضعة للسيطرة الاستعمارية والاجنبية ، الى الاعتراف بذلك الحق واحترامه وفقا للمواثيق الدولية ومبادئ ميثاق الامم المتحدة وروحه .

« ٤ - تعتبر ان الاستيلاء على الاراضي والاحتفاظ بها يتنافى مع حق شعب تلك الاراضي في تقرير المصير ، لا يمكن قبوله ، ويشكل خرقا فاحشا للميثاق » (٣٢) .

وعادت الامم المتحدة فأصدرت قرارا في الثامن من كانون الاول (ديسمبر) ١٩٧٠ جاء فيه ان الامم المتحدة :

« ١ - تعترف لشعب فلسطين بالتساوي في الحقوق وبحق تقرير المصير ، وفقا لميثاق الامم المتحدة .

« ٢ - وتعلن ان الاحترام التام لحقوق شعب فلسطين غير القابلة للتصرف هو عنصر لا غنى عنه في اقامة سلام عادل ودائم في الشرق الاوسط » (٣٣) .

وعادت هيئة الامم المتحدة فأكدت ما ذكرناه في قرارها الرقم ٢٧٨٧ المؤرخ ٦ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٧١ (٣٤) .

ومع ذلك فان الامم المتحدة عادت بعد حرب السادس من تشرين الى المطالبة بتنفيذ قرارها رقم ٢٤٢ الذي لا يعطي الشعب الفلسطيني حقه في تقرير مصيره .

وهكذا نعود الى دوامة الامم المتحدة .

ان الامم المتحدة اعطت نفسها الحق عام ١٩٤٧ باصدار قرار التقسيم الذي يقسم ارض فلسطين الى دولتين ، ويعطي « الشرعية » لقيام دولة صهيونية على ارضها .